أثر تقلبات عوائد النفط على استقرار التوازنات الكلية في دول الخليج العربي: دراسة في فعالية قنوات التنويع الهيكلي

ا.م. د باسمة كزار حسن
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
قسم الدراسات الاقتصادية
Email:basima.hasan@uobasrah.edu.iq
Orcid:https/orcid.org.org/0000-0002-9298-0784

المستخلص :

إن الاعتماد على النفط كمورد واحد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، يهدد استقرار وأمن الاقتصاد الخليجي، يقتضي ضرورة تبني استراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على مصادر متنوعة، دائمة ومستمرة لخلق الدخل والعملة الصعبة، وتعتمد على تنويع الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة، وفي هذا السياق سعت دول الخليج على غرار البلدان الريعية المصدرة للنفط لانتهاج سياسات للتنويع الاقتصادي، تهدف إلى هيكلة الاقتصاد الخليجي من جديد من خلال إشراك كل القطاعات الاقتصادية البديلة في مسار التنمية، وتبلورت رهانات الاقتصاد الخليجي بين واقعه الريعي، تنويع النشاط الاقتصادي من خلال هذا البحث

كلمات مفتاحية: الاقتصادات الخليجية، سياسات التنويع الاقتصادي،اسعار النفط .الاقتصاد ألاكثر تنوعاً،المرض الهولندي.

"The Impact of Oil Revenue Volatility on Macroeconomic Stability in the GCC Countries: A Study on the Effectiveness of Structural Diversification Channels"

Asst. Prof. Dr. Basima kzar Hassan
University of Basra
Center for Basra and Arab Gulf Studies
Department of Economic Studies

Abstract

The reliance on oil as a single resource, whose prices are closely linked to global markets and remain subject to sharp fluctuations from time to time, poses a significant threat to the stability and security of Gulf economies. This necessitates the adoption of a sustainable economic growth strategy based on diversified and stable sources of income and foreign currency generation. Such a strategy depends on diversifying the gross domestic product and creating added value. In this context, Gulf countries, similar to other rentier oil-exporting economies, have pursued economic diversification policies aimed at restructuring their economies by integrating alternative economic sectors into the development process. Accordingly, this study examines the challenges faced by Gulf economies between their rentier nature and the pursuit of economic diversification

Key words:Gulf economies, economic diversification policies, oil prices, a more diversified economy, Dutch disease

المقدمة

في ظل التحديات الاقتصادية الحالية التي يواجهها العالم، والتي تجلت في انخفاض أسعار النفط بأكثر من 40% خلال السنوات الأخيرة، ومع التحذيرات الصادرة عن مؤسسة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني بإمكانية استمرار هذا الانخفاض لفترات طويلة، باتت التداعيات الاقتصادية واضحة على الدول الخليجية. إذ أن الإيرادات النفطية تشكل في المتوسط حوالي 46% من إجمالي الإيرادات في هذه الدول، في حين تمثل الصادرات النفطية قرابة 75% من إجمالي صادراتها. وقد أدى ذلك إلى زيادة المخاوف من تأثير هذا التراجع على قدرة تلك الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى القصير والطويل، مما أسفر بدوره عن تباطؤ اقتصادي ملحوظ.

وسط هذه الأزمة، تتزايد الدعوات من الخبراء الاقتصاديين نحو ضرورة تسريع خطوات تنويع الاقتصادات الخليجية التي تعتمد بشكل كبير على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي. واستجابة لتلك الضغوط، تبنت الدول الخليجية سلسلة من السياسات بهدف تخفيف الاعتماد على العوائد النفطية وتقليل الطابع الريعي لاقتصاداتها. وعلى الرغم من التقدم الملموس الذي تم إحرازه خلال السنوات الماضية في هذا الصدد، لا يزال هناك الكثير من العمل المطلوب لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي. وتشمل هذه الجهود تعديل سياسات الحوافز للعمال والشركات بما يشجع المواطنين على الاندماج في القطاع الخاص ويدفع الشركات لاستكشاف فرص تصديرية جديدة للأسواق العالمية.

أهمية البحث:يكتسب البحث أهميتهُ من خلال أهمية سياسات التنويع الاقتصادي في حد ذاتها كآلية وكنموذج فعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفك التبعية

للنفط كطاقة تتميز بالنضوب وعدم التجديد، وحماية الاقتصادات الخليجية من تقلبات أسعار هذه السلعة في الأسواق الدولية، وبذلك السعي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الدائم.

مشكلة البحث : تعد الاقتصادات الخليجية أحد الكتل الإقليمية الأكثر تضرراً من انخفاض أسعار النفط، نظراً لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل والذي يسيطر على نحو 80٪ من إجمالي الإيرادات الحكومية وحوالي 49٪ من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي. وقد انتهجت دول الخليج العديد من السياسات الهادفة إلى تنويع اقتصادها، إلا أن هذه السياسات كانت في الغالب ظرفية تتزامن مع انهيار أسعار النفط، إذ تميزت بغياب استراتيجية بعيدة المدى لتنويع هذه الاقتصادات.

أنّ جوهر المشكلة التي يعالجها البحث تتمثل بالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وارتباطها المطلق بالاقتصادات الخليجية، الأمر الذي يهدد هذه الاقتصادات بالانهيار.

فرضية البحث : تتمثل فرضية البحث إنّ اعتماد الاقتصادات الخليجية بشكل كلي على (النفط الخام) أدى إلى انعدام تنويع القاعدة الاقتصادية لاقتصادات هذه الدول من جهة، جعلت منها عرضةً للتذبذبات والصدمات من جهة أخرى . وإن الاهتمام بالتنويع الاقتصادي هدفا أساسياً وشرطا ضرورياً لبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة.

هدف البحث :دفع التراجع لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي، وعليه يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الخليجية وذلك بالتركيز على أهم السياسات التي اعتمدت في هذا المجال، وتنويع مصادر الدخل من خلال كشف جوانب الخلل والعمل على إصلاحها عن طريق سياسات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي.

منهجية البحث :في سبيل تحقيق الهدف من هذا البحث، تم انتهاج أسلوب التحليل الوصفي في عرض الطرح النظري المتعلق بمفهوم سياسات التنويع الاقتصادي؛ والمنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الخليجية المصدرة للنفط.

المبحث الأول: المرتكزات النظرية للتنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التوازنات الهيكلية مع عرض التجارب الدولية

اولا: مفهوم سياسات التنويع الاقتصادي: تمثل سياسات التنويع الاقتصادي جزءاً أساسياً من السياسات التنموية التي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، مثل تقليل المخاطر الاقتصادية، تحسين مستوى الدخل، زيادة القيمة المضافة، توسيع فرص الاستثمار، وتعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. عادةً ما تسعى هذه السياسات لتحقيق ثلاثة أهداف مترابطة: زيادة القيمة المضافة القطاعية، تحقيق استقرار النمو الاقتصادي، وتوسيع قاعدة الإيرادات (Tony، 2002، 8)(،كما تُعتبر سياسات التنويع الاقتصادي من أهم الأدوات لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة. وتبرز أهميتها بشكل خاص في اقتصادات الدول التي تعتمد على تصدير مورد واحد مثل النفط، حيث تكون عائدات هذا المورد عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، مما يجعل الاعتماد عليه غير كافٍ لضمان استدامة التنمية (Poor and Lazy, 2016,2-3)وتُفهَم سياسات التنويع على أنها استراتيجية تهدف إلى توزيع الاستثمار في قطاعات متنوعة من الاقتصاد، بغية الحد من مخاطر الاعتماد المفرط على قطاع أو مورد واحد أو على عدد قليل جداً من القطاعات (Kapunda, 2003، 51). كما تتمثل هذه السياسات في تقليل التركيز على عدد محدود من الصادرات التي تكون عرضة للتذبذبات في السعر والكمية،

وذلك عبر البحث عن فرص جديدة أو تطوير منتجات ضمن نفس القطاعات مثل التعدين والطاقة والزراعة (Hvidt، 2013، 5).مكن وصف الاقتصاد بأنه متنوع عندما تكون بنيته الإنتاجية موزعة على مجموعة كبيرة من الأنشطة المختلفة سواء من حيث طبيعتها أو من حيث تنوع السلع والخدمات المنتجة.(Hvidt 5,2013 .)ويكون الاقتصاد متنوعاً إذا كان الهيكل الانتاجي مقسماً على عدد كبير من الأنشطة المختلفة في طبيعتها أو السلع والخدمات المنتجة.

كما تعرف سياسات التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصادات الدول العربية النفطية على أنها: "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال: تعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ وتقليص دور القطاع الحكومي؛ تنمية القطاعات غير النفطية " (Belqala، 23,2015).

كما يمكن تعريف سياسات التنويع بانها الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد، والتي من شانها أن تعزز قدراته الحقيقية ضمن التنافسية العالمية ، وذلك بتنويع هيكل الصادرات ؛ وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع ايرادات الموازنة العمومية؛ وبرفع القدرة الانتاجية للقطاعات المتنوعة؛ حتى وان لم يكن ذات تنافسية عالية ؛ وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي ؛ وبذلك تعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد.(Al-Jubouri، 2016، 2) وهناك تعريف أخر على أنها توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد او قطاع واحد او قطاعات قليلة جدً (Marzuk، 2014، 57) ايضاً يمكن تعريف التنويع الاقتصادي من قبل الكثير من الاقتصاديين على أنه تنويع

مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب متوازن للتنمية الاقتصادية قائم على أساس التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المتنوعة(Ghilan،2007، 33).

فسياسات التنويع الاقتصادي يعني أنها على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات(Paul ,2008,13-14)،في حين يراه الأخرون على أنه تنويع الهياكل الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة مع ضرورة خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وعملية الاستنزاف المستمرة لهذا المورد، ومن ثم سوف تفضي هذه العملية الى فتح ميادين جديدة يمكن الحصول منها على قيمة مضافة عالية وتستوعب الكثير من الأيدي العاملة المحلية الأمر الذي يؤدي الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل(Al-Shabibi، 2010، 108).

بشكل عام تتضمن سياسات التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع (Le- Yin,2003,7)أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من سياسات التنويع فهو تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام (Marzuk ، 2014، 57).

ثانيا: أهمية سياسات التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية:

تعد سياسات التنويع الاقتصادي هدفاً ذا أهمية كبيرة لأنهُ يؤدي إلى استخدام جميع الموارد المتوافرة وفي العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن إنهُ تمثل الدعامة الأساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة باتجاه تحقيق

أهدافها وتحقيق استقرار اقتصادي. تبرز أهمية التنويع الاقتصادي في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الاكثر تنوعاً اهمها:

1-بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص .

2 -تعمل سياسات التنويع الاقتصادي على زيادة معدل التبادل التجاري،فعندما تقتصر التجارة الخارجية على منتج واحد، فأن انخفاض أسعار هذا المنتج سوف يوثر على حجم الصادرات ويؤدي إلى ضعف الإيرادات المالية للدولة، بالمقابل عندما يكون هنالك تنوع في الصادرات فإنّ مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار هذه الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات،الأمر الذي يؤدي إلى تدنية الخسائر الناجمة عن التذبذبات وارتفاع معدل التبادل التجاري(Al kteb،2014، 8) .

2- قدرة سياسات التنويع الاقتصادي على مواجهة المخاطر و الأزمات غير المنتظمة على وجه الخصوص، أي ان يصبح الاقتصاد اقل تعرضاً للصدمات الخارجية ؛ تحقيق أعلى معدلات الإنتاج ؛زيادة تحقيق المكاسب التجارية ، يساعد أكثر على التكامل الإقليمي فضلاً عن أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص(UnitedNation,2011, 14

3-تسهم في ترسيخ العلاقات التشابكية فيما بين القطاعات الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه العديد من الأثار الخارجية في الإنتاج والتي تنعكس في زيادة النمو

الاقتصادي (Dierk&Lehmann,2006,2) كما تظهر أهمية سياسات التنويع بالنسبة للدول النفطية في الآتي: (Al-Jubouri،2016، 2)

4-تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واقتصادياً.

5-تحفيز تنفيذ الخطط المستقبلية من خلال توفير ما يلزم من خبرات محلية ودولية، إلى جانب دعم المؤسسات الإدارية وتوفير بيئة اقتصادية ملائمة، وذلك عبر تأمين الموارد المالية الضرورية.

6-**محاربة لعنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي**، إذ إنّ معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم ولاسيما في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وبلدان الخليج العربي تمثلت بالفشل في النمو السريع بالرغم توافر الموارد الطبيعية في هذه البلدان أذ تسمى هذه الظاهرة (لعنة الموارد الطبيعية) (Halvor,Torvik,2006,20) ، ومن ثم فإنّ التنويع الاقتصادي سوف يساعد على التقليل من هذه اللعنة.

7-إنّ تنويع الصادرات بمثابة تحوط ضد تقلبات النمو الاقتصادي، إذ أنّ أحد الأسباب الرئيسة وراء هذا التقلب هو أنّ البلدان النامية تركز في إنتاجها على القطاعات الأكثر تقلباً والتي تتعرض إلى الكثير من الصدمات الكلية سواءً كانت هذه الصدمات داخليه أم خارجية، إذ لوحظ ما يقارب (50 %)من التقلبات التي تواجه البلدان هذه البلدان كان سببها أنها تركزت في القطاعات الأكثر عُرضةً لهذه الصدمات، على خلاف البلدان المتقدمة التي لديها بنية اقتصادية أكثر تنوعاً الأمر الذي يسمح لهيكل صادراتها أنّ يكون متنوعاً (Miguel,2013,5) .

8-أنها تتسم بانخفاض نسبي للدخل وعدم مرونة السعر للصادرات مثل: المحروقات وبعض المواد الخام والمواد الغذائية المصنعة(Mejia,2011,31).

9-يمكنها أن تكون وسيلة لمواجهة صدمات الاقتصاد الكلي، الناجمة عن التقلبات في أسعار صادرات البلدان المعتمدة على مجموعة محدودة من الصادرات (Gelb, 2010,10) .

10- ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي يساهم بشكل كبير في تحقيق استقرار معدلات النمو الاقتصادي، مما يعزز من فرص تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: تجارب الدول لسياسات التنويع الاقتصادي:

1- سياسات التنويع الاقتصادي في النرويج : تعد أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا، وبحلول عام 1986 وإثر الهبوط الحاد في أسعار النفط، اتخذت الحكومة النرويجية باقتراح من البرلمان إيداع الايرادات النفطية المتحققة بصندوق خاص (صندوق سيادي للثروة) لتجنب الآثار السلبية لإيرادات الموارد الطبيعية (Al-Jubouri ، 2014، 140).

ساهم الصندوق السيادي في نجاح التجربة النرويجية لإدارة النفط، ومكنها من الحصول على نمو اقتصادي مستقر بالرغم تذبذب العوائد النفطية. بخلاف الدول النفطية تتميز النرويج بمعدلات انتاجية مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة. (Al-Qasim، 2009، 21).

احتلت النرويج المرتبة 11 من 137 دولة في تقرير التنافسية العالمي 2022، المرتبة 1 في محيط الاقتصاد الكلي؛ 6 في المؤسسات؛8 في التعليم العالي ؛14 في الابتكار؛9 في تطور الأسواق المالية. بينما بلغ الناتج المحلي الاجمالي 370.0 مليار دولار وحصة الفرد منه 70,391.6 دولار، وبنسبة نمو 0.70% (The Global Competitiveness Report, 2023,22)

2- سياسات التنويع الاقتصادي في المكسيك: بينت تجربة المكسيك أيضاً أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة، وهو ما ساعدها على الانضمام الى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وعلى غرار ماليزيا عكفت المكسيك على انشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير أجور جذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال، تم توفير عدة حوافز لتسهيل نفاذ الشركات الى الأسواق. (Al-Darwish،2015، 16).

إن أغلب صادرات المكسيك تتمثل في :السلع المصنعة 83 %؛ والمواد الغذائية بنسبة 8% ؛أما المحروقات لا تمثل سوى 5%. كان ترتيبها في تقرير التنافسية 51 من 137 دولة، تأخرت في رتبة مؤشر المؤسسات 132 ؛ وكفاءة سوق العمل 105 وتقدمت في مؤشر حجم السوق 11 ؛ قدر الناتج المحلي الإجمالي ب: 1015874 مليون دولار؛ وحصة الفرد منه 8.554 دولار، بنسبة نمو 1.93. (The Global Competitiveness Report, 2018,22)

3- سياسات التنويع الاقتصادي في ماليزيا: حققت ماليزيا تقدمًا كبيرًا في الحفاظ على مستوى عالٍ ومستقر من الادخار الوطني، مع التركيز على الاستثمار المستدام في استغلال الأراضي وتنمية إنتاج المطاط وزيت النخيل بشكل فعّال. بالإضافة إلى ذلك، أولت اهتمامًا كبيرًا لتطوير التكنولوجيا والبنية التحتية ومجالات الطاقة والاتصالات ووسائل النقل. وسعت إلى جذب العمالة ذات الكفاءة العالية وزيادة نسبة الطلاب المُسجلين في الجامعات التقنية، إلى جانب تعزيز شراكاتها الأكاديمية مع جامعات أسترالية وكندية. كما نفّذت برامج متخصصة لتنمية المهارات بتمويل مشترك بين الاتحاد العام للمُنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا. بفضل هذه المبادرات

المتكاملة، أعادت ماليزيا توجيه استراتيجياتها نحو إنتاج منتجات تتميز بمستوى أعلى من التكنولوجيا المتقدمة. (Gelb, 2010,15).

تبنت تدريجياً نهجاً تجارياً أكثر انفتاحاً، مع التركيز على الحفاظ على معدلات ادخار مرتفعة. نفذت تخفيضات متعددة على عملتها الوطنية، واعتمدت مجموعة من الإجراءات مثل إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتطوير آليات تمويل الصادرات، بالإضافة إلى دعم الأبحاث وتطوير المنتجات والمؤسسات التجارية لتعزيز التنافسية وتقليل التكاليف.

4- سياسات التنويع الاقتصادي في الشيلي: تشيلي، إحدى الدول التي تزخر بموارد طبيعية وفيرة، استطاعت التهرب من لعنة الموارد وتحقيق مستوى بارز من الاستقرار الاقتصادي. نجحت البلاد في التحول إلى مصدر متنوع ونشط للمواد الخام والمنتجات ذات القيمة المُضافة العالية من خلال إدارة فعالة لمواردها. وفي سياق تعزيز السياسات الاقتصادية بشكل مستدام، اعتمدت تشيلي في عام 2000 سياسة "قاعدة الفائض المالي الهيكلي"، التي تهدف إلى ضبط الإنفاق الحكومي بناءً على الإيرادات الرأسمالية طويلة الأجل بدلاً من التركيز على الإيرادات الحالية فقط. يُجسد الفائض الهيكلي رؤية مالية تمتد على المدى المتوسط والطويل، مما يساهم في الحفاظ على استقرار الإنفاق العام بغض النظر عن التقلبات الاقتصادية قصيرة المدى.

. (3, 2017,ISultan)

في عام 2005، تم إنشاء صندوق يهدف إلى تعزيز التنافسية والابتكار، بتمويل مستمد من الضرائب المفروضة على استغلال الموارد المنجمية. كما شهدت البلاد تطوير عدة قطاعات من خلال شراكات تمويلية مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى تأسيس أكثر من 50 قطباً قطاعياً متخصصاً. علاوة على ذلك، أولت تشيلي اهتماماً

كبيراً بالاستثمار في رأس المال البشري عالي الكفاءة، حيث خصصت منحاً دراسية للطلاب المتفوقين لمواصلة تعليمهم في الخارج. ركزت سياسة التنويع الاقتصادي في تشيلي على الاستفادة المثلى من إمكاناتها الزراعية وتحرير القطاعات ذات الأداء الضعيف.(Spalla, 2010, 6). كشف تقرير التنافسية العلمية لعام 2022 أن تشيلي جاءت في المرتبة 33 من بين 137 دولة شملها التقييم. كما حققت المرتبة 17 فيما يخص نمو وتطور الأسواق المالية. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للبلاد حوالي 245.349 مليون دولار، مع نسبة نمو وصلت إلى 1.60 بالمئة، فيما بلغت حصة الفرد من هذا الناتج 13,576 دولارًا أمريكيًا. (The Global Competitiveness Report, 2023,23)

5- سياسات التنويع الاقتصادي في إندونيسيا: عملت إندونيسيا على دعم القطاع الزراعي جنبًا إلى جنب مع الاستفادة من الثروة النفطية، حيث ركزت على خفض التكاليف الداخلية لتحفيز تنويع الصادرات. استُخدمت عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي بغرض تصديره إلى اليابان، بالإضافة إلى استخدامه كمادة أساسية في إنتاج الأسمدة. وقد تم توفير الأسمدة بأسعار مدعومة، مما أدى إلى ارتفاع كبير في الإنتاجية الزراعية.

الى جانب ذلك، شهدت الزراعة والاقتصاد الريفي تطورًا ملحوظًا بفضل برامج مجتمعية عديدة ساهمت في بناء بنية تحتية محلية تشمل المدارس والطرق. وقد شكّلت هذه البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، حوالي ربع الاستثمارات العامة خلال فترة طفرة النفط. ونتيجة لذلك، تمكنت إندونيسيا من بناء قطاع زراعي قوي قادر على تلبية احتياجات البلاد بتكاليف منخفضة.(Gelb, 2010,16)وفي الثمانينيات، ومع التراجع في عائدات النفط، انتقلت إندونيسيا من سياسة إحلال

الواردات إلى استراتيجية تشجيع وتنويع الصادرات. اعتمدت في ذلك على تصنيع منتجات كثيفة العمالة، مستفيدة من انخفاض تكاليف الأجور لتعزيز قدرتها التنافسيةوفي تقرير التنافسية العالمي 2023 احتلت اندونيسيا المرتبة 36 ضمن 137 دولة، وتراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 9 في حجم السوق و 26 في محيط الاقتصاد الكلي، وتأخرت في كل من الصحة والتعليم الابتدائي برتبة .% 94 و 96 في كفاءة سوق العمل. بينما كان الناتج المحلي الاجمالي 943550 مليون دولار بنسبة نمو 5.%.(The Global Competitiveness Report,2023,2)

المبحث الثاني:تقلبات أسعار النفط العالمية ومصادر الصدمات الخارجية المؤثرة في الأسواق.

اولاً: الانهيار التاريخي لتقلبات أسعار النفط:

اتسمت فترة ما قبل سبعينيات القرن المنصرم بالهيمنة الكاملة لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية ، وقد كانت قرارات التسعير تقع حصراً في ايدي الشركات وفقاً لشروط عقود الامتياز الذي سادت في تلك الفترة ،بينما تكتفي الدول المالكة باستلام الجزء القليل من الاموال نتيجة بيع نفطها في السوق العالمية ، وكانت اسعار النفط في تلك الفترة منخفضة جداً وتتراوح بين 1 – 2 دولار للبرميل (Rajab، 2012 11) ، ثم جاءت فترة السبعينيات من القرن الماضي لتكون فترة تدهور الشركات النفطية الاحتكارية في السوق .

ان انشاء منظمة اوابك كان الحدث الاكبر في السوق النفطية في مطلع ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم ومن خلال منظمة اوبك ،انتقل التحكم بالأسعار من الدول المستهلكة والشركات الكبرى الى الدول المنتجة ، واستطاعت دول اوبك في عام 1971 لأول مرة برفع سعر النفط واستخدمته ايضاً كسلاح للضغط ابان حرب اكتوبر

عام 1973 على الولايات المتحدة الامريكية والدول الاخرى التي كانت تساند الكيان الصهيوني في حربه ضد العرب (Tawfiq، 2011، 4) .

وفي عام 1981 بدأت مرحلة جديدة لسوق النفط وعادت اسعار النفط لتتحكم بها الدول المستهلكة ، عندما نجحت وكالة الطاقة الدولية في سحب البساط من دول الاوبك من خلال سياساتها المتمثلة بالخزين الاستراتيجي وضرائب الطاقة ،التي اسهمت بتقليل الاستهلاك والتحكم بالطلب النفطي وبدأ عندها الانخفاض المتواتر للأسعار(Sharia، 2008، 3) لتصل الى 15 دولار للبرميل في عام (1988) (Resource:BP ,2014).

ان اسعار النفط خلال فترة التسعينيات كانت تتراوح في حدود 20 دولار للبرميل قبل أن تنخفض في عام 1998 الى ما يقارب 12 دولار للبرميل ، إذ ارتفعت اسعار النفط في عام 1990 إلى 24 دولار للبرميل نتيجة لتوقف صادرات الكويت بسبب الحرب الخليج واحراق الابار النفطية في تلك الفترة ولكن ما أن عادت الاسعار إلى الانخفاض خلال عامي 1991–1992 ليصل إلى 19 دولار للبرميل ، وانهارت اسعار النفط ابان الازمة المالية الاسيوية عام 1998 التي شهدت انخفاض حاد في الطلب النفطي الاسيوي ، لتصل اسعار النفط إلى ادنى مستوى لها منذ عام 1982 وهو أقل من 13 دولار للبرميل كما اسهمت دول اوبك في هذا الانخفاض عندما زادت حصتها الانتاجية إلى حوالي 2.5 مليون برميل يومياً ويعد أعلى زيادة بالإنتاج منذ عام 1988 ، ومنذ عام 1998 تبنت دول اوبك استراتيجية تحقيق التوازن وهو رفع الاسعار بعد الانهيار الكبير ابان الازمة الاسيوية والوصول إلى مستويات اسعار معقولة ومقبولة من قبل الدول المنتجة والمستهلكة (Dundee، 2012 ، 25).

ان أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط هو العرض والطلب إذ ازداد الاستهلاك اليومي العالمي للنفط بأكثر من11مليون برميل يومياً بين المدة (2000-2008) مدعوم بطلب متزايد من الصين والهند .وأصبحت الصين تؤثر بقوة على الأسعار إلى درجة انخفاض الأسعار في العطل والأعياد الصينية (Ramadan، 2012، 4).

كان الانخفاض في الاسعار عام 2001 بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي فضلاً عن احداث 11 سبتمبر 2001، وبعدها بعام قامت اوبك بتخفيض سقف انتاجها من أجل رفع اسعار النفط وتسنى لها ما ارادت في عام 2002 من ارتفاع في اسعار النفط وكانت هناك العديد من العوامل التي اسهمت في ارتفاع اسعار النفط في القرن الواحد والعشرين وهي : النمو الاقتصادي ؛انخفاض سعر الصرف ؛انخفاض الطاقات الانتاجية الفائضة ؛والطلب العالمي على النفط؛وارتفاع تكاليف الانتاج؛مشكلة الاختناقات في صناعة التكرير زيادة نشاط المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط؛(Belqala، 2013، 10) .

إن تتبع بيانات الجدول (1) نلاحظ بوضوح عدم استقرار أسعار النفط العالمية، اذ انها ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى الأمر الذي يجب على البلدان النفطية ومنها الاقتصادات الخليجية اخذ التحوطات اللازمة للحد من هذه التقلبات وعدم تأثر الاقتصاد كثيراً بها.

جدول(1) تطور أسعار النفط للمدة 2000-2024 (دولار/برميل)

السنة	السعر
2000	27.6
2001	23.1

24.3	2002
28.2	2003
36	2004
50.6	2005
61	2006
69.1	2007
94.4	2008
61	2009
77.4	2010
107.5	2011
109.5	2012
105.9	2013
100,4	2014
36,4	2015
57,0	2016
66,9	2017
85,2	2018
64.0	2019
41.8	2020
69.9	2021
96.4	2022

2023	77.6
2024	74.7

Prepared by the researcher based on: Arab Monetary Fund, Unified Arab Economic Report, various editions

لم تسر الاتجاهات الخاصة بأسعار النفط في السوق الدولية، على حسب ما تهوى الدول الخليجية المنتجة، فقد تراجعت أسعار النفط عام 2024، وحسب أسعار الجدول أعلاه فقد وصل سعر برميل النفط الى 74.7 دولار للبرميل . مقارنة بما كان عليه الوضع في 2023 ، بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين، وكذلك ارتفاع الطلب على استهلاك الطاقة النظيفة.

ان هذا الارتفاع للأسعار عزز الاستثمارات الهائلة في النفط الصخري ، كل هذا دفع الولايات المتحدة وشركاتها لتطوير صناعة النفط الصخري بأسرع ما يمكن ، لضمان سيطرتها على مصدر الطاقة الرئيسي في العالم لذا سارعت الولايات المتحدة في مد الانابيب الجديدة وبناء سكك الحديد لتضمن النقل السريع وتخفيض تكاليف الانتاج (US upstream, 2014,4)

لقد كانت ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة مبهرة واتضح فيما بعد إن صناعة النفط الصخري انتقلت من لا شيء في عام 2008 إلى أكثر من 4 ملايين برميل في نهاية عام 2014 وان تزيد الولايات المتحدة من انتاجها الى 4.7 مليون برميل عام 2020 (lane,2015,6) .

ثانياً:اسباب تقلبات اسعار النفط :تتصف أسعار النفط بخصائص السلع الزراعية والمعدنية في التذبذب الدائم والتقلبات والطابع الدوري، وقد غيرت الأحداث والتطورات التي شهدتها أسواق النفط من منطق واتجاه أسعار النفط الخام بشكل مذهل، وأيضاً

اتجهت دولاً وشركات للاستثمار في مصادر الطاقة البديلة للنفط. ومن جانب الطلب تزايد دور البلدان النامية في الطلب على النفط ولا سيما الناهضة منها وفي الآونة الأخيرة الصين والهند على نحو خاص. ومع تنامي الأسواق المستقبلية، في السلع بشكل عام والنفط خاصة، أصبحت عقود المستقبليات النفطية وخياراتها من مكونات الحافظة الاستثمارية مثل أدوات الاستثمار المالي، وأضيفت بذلك عوامل جديدة في تحديد أسعار النفط وتقلباته(Ali,2011، 188) .لقد أحدث النفط ثورة في اقتصاديات الخليجية، لاسيما مع الارتفاع المشهود لأسعاره في السنوات الماضية، وهو ما قلل من أهمية التنويع الاقتصادي في هذه الدول، مما جعل منها طبعاً دولاً ريعية بامتياز وادى ذلك إلى تعطيل الجهاز الانتاجي لاقتصاداتها ولم تظهر الحاجة إلى تنويع الاقتصاد ، إلا عقب انهيار اسعار النفط عام 2014 تتمثل أهم أسباب النكسة البترولية في:

1- اختلال معادلة العرض والطلب: التي تستند للنظرية الاقتصادية، إذ أنه كلما زاد الطلب على المنتج ارتفع سعره، أما إذا فاق العرض على الطلب ينخفض سعره، وهذا ما حدث فعلاً مع انهيار أسعار النفط الذي سجل أدنى مستوياته في اسواق النفط العالمية ،إذ سجل سعر البرميل 40.68 دولار مع نهاية سنه 2014 ولم تعرف الأسعار ارتفاعاً محسوساً بعد ذلك (Farouk,&Mounya,2017,44)والجدول (2) يوضح الكميات المطلوبة والمعروضة من النفط .

جدول (2) العرض والطلب على النفط بملايين البراميل يومياً

السنة	الطلب العالمي على النفط	العرض العالمي على النفط	العرض العالمي عدا خام اوبك	النفط الخام من اوبك	الفائض/ العجز
2000	75,8	76,9	49,0	27,9	1,1

0,9	27,2	50,1	77,3	76,4	2001
(0,3)	53,3	51,4	76,7	77,0	2002
(0,2)	27,0	52,3	79,3	79,5	2003
0,8	29,1	53,9	83,0	82,1	2004
0,1	31,1	53,0	84,2	84,1	2005
(0,8)	30,9	53,7	84,4	85,2	2006
(2,0)	30,2	54,5	84,6	86,6	2007
(0,3)	31,1	54,7	85,3	86,1	2008
(0,6)	28,7	55,5	84,2	84,8	2009
(0,6)	29,2	57,0	86,6	87,2	2010
(0,4)	29,8	57,8	87,6	88,0	2011
0,6	31,2	58,4	89,6	89,0	2012
0,1	30,2	59,9	90,1	90,0	2013
1,0	30,8	61,6	92,4	91,4	2014
2,0	32,0	63,0	95,0	93,0	2015
1,1	32,8	62,5	55,3	94,2	2016
0,1	31.7	63,3	97,0	96,9	2017
(0,4)	31.1	64.5	97,8	98,2	2018
(1.9)	29.2	66.0	98.0	100	2019
(5,9)	25.4	65.9	91.0	96,9	2020
0.6	26.0	52.7	90.4	97.6	2021

2.7	28.7	52.2	95.1	99.6	2022
(3.8)	24.9	51.7	101.6	102.2	2023
1.9	26.8	52.9	103.3	107.8	2024

OPEC, monthiy oil market indicators lea,february 2016

OPEC: World Oil Outlook 2019; IEA, World Energy Outlook : 2020; BP Statistical Review of World Energy, June 2025; EIA, Energy Outlook

فيما يخص الطلب عالميًا على النفط، لعام 2024، أن يصل متوسط الطلب عالميًا إلى 107.8 مليون برميل، واستمرارًا لتوقعات المنظمة المتراجعة بشأن العرض العالمي على النفط، والبالغ 52.9 مليون برميل، مترجعًا عن تقدير سابق لها عند 65.9 مليون برميل، عام 2020.

نلاحظ من الجدول اعلاه تجاوز الزيادات المسجلة في الإنتاج والعرض الأسقف المحددة ويرجع ذلك إلى(AL kater، 2018، 55) :

أ-صعود الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للبترول، إذ رفعت إنتاجها من 10 ملايين برميل يومياً إلى 14 مليون برميل، وبذلك تخطت كل من روسيا والسعودية، اللتان تعدان على رأس الدول المنتجة والمصدرة للنفط عالمياً.

ب-عودة إيران لتصدير النفط: إذ بلغ الإنتاج الإيراني للنفط نحو 3 ملايين برميل يومياً.

ج-زيادة الإنتاج في العراق: إذ تم رفع الإنتاج من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يومياً، هذه الزيادة تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، وهي ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا.

د–زيادة إنتاج البرازيل للنفط: ارتفع إنتاج البرازيل من 2.6 مليون إلى 3 ملايين برميل يومياً. احتكار الأوبك، لم يعد فعالاً، وباتت مصالح الدول الكبرى فوق كل اعتبار.

2– انحسار دور المنتج المرجح:

وترتكز سياسة المنتج المرجح التي اعتمدتها السعودية والإمارات والكويت في العقود السابقة، على تبني هذه السياسة أولاً، ومن ثم التفاوض مع بقية الأقطار الأعضاء في أوبك، للتنسيق وتبني سياسة مماثلة، فإذا تم تخفيض الإنتاج، تتحمل جميع الدول الأعضاء في أوبك هذه المسؤولية، وإن كان ذلك بنسب مختلفة في بعض الأحيان، لكن الملفت للنظر الآن ، ان الدول المنتجة الكبرى قررت التريث وعدم تخفيض إنتاجها. من جانب آخر، لاسيما وان هذه الدول تتفاوت في نسب إنتاجها كما هو واضح في الجدول .

جدول رقم 3: الدول المنتجة للنفط في الخليج سنة 2024

الترتيب	الدولة	الإنتاج مليون برميل/اليوم
1	المملكة العربية السعودية	10.73
2	الإمارات العربية المتحدة	3.30
3	الكويت	2,62

المصدر: World Energy, June 2025; EIA, Energy Outlook: https://www.iea.org/

وهناك ثلاثة بلدان أعضاء في أوبك غير مستعدين لتخفيض الإنتاج: فليبيا، مثلاً، هي بصدد زيادة إنتاجها، وليس تخفيضه. جدير بالذكر ان عام 1986 قد شهد هبوطاً حاداً مماثلاً حين توقفت المملكة العربية السعودية طواعية عن القيام بدور "المنتج المرجِّح" في السوق، مما تسبب في هبوط أسعار النفط من 27 دولارا إلى 14 دولار

للبرميل، ولم تتعاف الأسعار إلا في عام 2000، بعد مرور خمس عشرة سنة(Blanchard and Arezki،2014، 4).واعتذرت ليبيا عن تخفيض الإنتاج بعد إن انخفاض معدله إلى نحو 200 ألف برميل يومياً خلال الأشهر الأخيرة من العام 2014. فهي تحاول الان زيادة الإنتاج عن مستواه الحالي البالغ نحو 900 ألف برميل يومياً، رغم الفوضى السياسية هناك. كما ان إيران تحاول الانعتاق من الحصار الدولي المفروض عليها بسبب برنامجها النووي الذي خفض صادراتها الى أقل من مليون برميل يومياً مقارنة بنحو 2.5 مليون برميل يومياً قبل الحصار. أما العراق فيحاول بدوره زيادة إنتاجه للتعويض عن تقلص وتوقف الإنتاج لسنوات طويلة، نظراً لإلى الحاجة الماسة لإعادة الأعمار والتصدي للإرهاب، فضلاً عن الالتزامات والعقود مع الشركات النفطية الدولية التي تتطلب زيادة الإنتاج(Khaduri، 2014، 1) .

3 – الزيادة الاستثنائية في إنتاج النفط من خارج أوبك: تمثل الانطلاقة المفاجئة في إنتاج النفط والغاز من مصادر غير تقليدية خلال السنوات الأخيرة حالة أخرى، اجتمع فيها ارتفاع الأسعار والتطور التكنولوجي لتحويل مورد كان يُعد غير مجد اقتصادياً في الماضي إلى مورد قابل للاستمرار من الناحية الاقتصادية(Helping،2013، 34)فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة استثنائية في إنتاج النفط (الصخري) في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان أمريكا الشمالية. وتشهد كندا أيضاً وضعاً مماثلاً، فإنتاجها النفطي يمر بزيادة مطّردة، ومن المرجح ارتفاعه إلى نحو 5.2 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030 بفعل حقول النفط الصخري. بالتوازي مع ذلك، تتبع روسيا منذ سنوات سياسة إنتاجية توسعية في قطاعها النفطي، وارتفع إنتاجها خلال السنوات العشر الماضية إلى أكثر من مليونَي برميل، ليبلغ نحو 10.58 مليون برميل يومياً

عام 2024، كأعلى مستوى له منذ نهاية الحقبة السوفيتية(Emirates Center for Strategic Studies، 2025، 4) .

لقد كان لثورة النفط والغاز الصخري وما ولدته من تخمة في أسواق النفط العالمية دوراً هاماً في انخفاض مستويات الأسعار. اذ سجل معدل الإنتاج في أمريكا الشمالية نحو 18.1 مليون برميل يومياً في عام 2013 ونحو 19.6 مليون برميل يومياً في عام 2014(Khaduri، 2014، 10) .وبمعدل انتاج بلغ 12.9 مليون برميل عام 2024.(US Energy Information Administration، 2025) .

4-**ارتفاع قيمة الدولار** :شهد النصف الثاني من العام 2014 ارتفاعاً في قيمة الدولار بنسبة 10% مقابل العملات الأخرى، ولأن الدولار هو العملة الأساسية المستخدمة في تسوية التعاملات الدولية، فإن ارتفاعه يفضي بشكل أو بآخر إلى تراجع أسعار السلع المقيَّمة به، بما في ذلك النفط، ومن ثم فإن أرتفاع قيمة الدولار على النحو المذكور أسهم في تراجع أسعار النفط العالمية(Emirates Center for Strategic Studies، 2015، 5) إن العلاقة بين أسعار النفط والدولار شائكة للغاية، ففي الوقت الذي يؤدي فيه أرتفاع الدولار إلى خفض أسعار النفط يسهم انخفاض أسعار النفط في رفع قيمة الدولار مرة ثانية بسبب انخفاض فاتورة واردات النفط الأمريكية وخفض العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم ارتفاع قيمة الدولار. كما إن ارتفاع قيمة الدولار تدفع دولاً مثل:اليابان ،الصين ، أو البلدان الأوربية إلى خفض الإمدادات النفطية المستوردة للحفاظ على مستوى ايجابي لميزان مدفوعاتها. كما إن ارتفاع قيمة الدولار يسهم ايضاً في خفض تكاليف الإنتاج، مما يمكن عدد كبير من شركات التنقيب عن النفط في روسيا والنروج والبرازيل مثلاً في المضي قدماً بالمشاريع النفطية بسبب انخفاض التكاليف، مما يزيد حجم المعروض النفطي في

الأسواق العالمية وبالتالي هبوط الأسعار(Hassaniya،2021، 41) .عتمد مدى انخفاض أسعار النفط بشكل كبير على تأثر الاقتصادات الصاعدة، خاصة الصين والهند، بارتفاع الدولار. إذ أن ارتفاع الدولار مع استمرار ربط العملة الصينية ضمن نطاقها الحالي سيؤثر سلبًا على الصادرات الصينية، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في البلاد، وهو أمر تعاني منه الصين بالفعل. هذا الانخفاض في النمو سيؤدي بدوره إلى تراجع نمو الطلب على النفط. بناءً على ذلك، فإن استجابة الحكومة الصينية لارتفاع الدولار ستكون إحدى العوامل الرئيسية المؤثرة في تحديد أسعار النفط العالمية.

ثالثاً: تداعيات تقلبات اسعار النفط على الاقتصادات الخليجية:

بالنسبة لدول الخليج فإنها تعد بلدان ريعية بامتياز فهي تواجه تحدياً خطيراً يتمثل في الحد من اعتمادها على النفط، فزيادة عرض النفط من المصادر غير التقليدية والكفاءة المتزايدة في استخدام الطاقة يفرضان ضغوطاً خافضة لأسعار النفط التي تتقلب بدورها تحت تأثير تذبذب التوقعات المتعلقة بنمو الطلب العالمي. ومع الهبوط المفاجئ الذي شهدته أسعار النفط في السنوات الماضية، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً لتنويع الاقتصاد في هذه الدول بدلاً من الاعتماد المفرط على النفط. فقد أدى الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية عام 2014، بنسبة تفوق 50% خسائر كبيرة سواء في حصيلة الصادرات أو الإيرادات الحكومية إذ وصلت إلى نحو 300 مليار دولار أمريكي (21% من إجمالي الناتج المحلي) في دول الخليج (Global economic prospects، 2015، 9) .كما ادى إلى انخفاض فوائض الحسابات الجارية في العام 2014 إلى 6.1 % من إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج(Global economic prospects، 2015، 11) . ونتيجة لذلك، تسبب

انخفاض أسعار النفط في تقليص مراكز المالية العامة بصورة ملحوظة اذ سجلت جميع بلدان الخليج عجزاً في المالية العامة في عام 2015 كما تحول فائض المالية العامة في دول الخليج من (6.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2014) إلى عجز قدره (3.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2015)؛ بانخفاض قدره 11 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي.(Global economic prospects،2015، 12) لذا توجب على الدول الخليجية المصدرة للنفط تبني سياسات جادة لتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة، فقد تزايدت أهمية التوجه نحو التنويع الاقتصادي في هذه الدول، إلى درجة انه اصبح ركناً اساسياً في الخطط والرؤى الاستراتيجية لعدة دول كرؤية 2030 في كل من السعودية والبحرين وقطر ، ورؤية الكويت 2035، ورؤية سلطنة عمان 2040 ورؤية الامارات 2050.وهذا ما سوف نتطرق اليه في المبحث القادم.

المبحث الثالث: واقع الاقتصادات الخليجية وأثر الصدمات النفطية على استقرار التوازنات الكلية المالية والنمو

تعد سياسات التنويع الاقتصادي من السياسات المهمة وذات التأثير الكبير في الدول التي تتصف بالريعية وعانت من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكلها الاقتصادية المتأتية من الاعتماد على المورد الوحيد لتمويل مداخليها مما جعل منها اقتصاديات أحادية الجانب. كما جاءت هذه الصفة بمردودات خطيرة جداً لارتباط أسعار الموارد وخاصة النفط بالأسواق العالمية وما يجري فيها من التقلبات والتذبذبات الحادة والذي اثر بدوره سلباً على النمو وعملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول. وتعد دول الخليج العربي من الدول الخاضعة لكل التجاذبات الناتجة من الاعتماد على النفط وعوائده لتمويل الدخل فيها وعانت من الأزمات الاقتصادية والمالية الحادة بسبب تقلب أسعار

النفط في الأسواق العالمية مما دفع هذا الوضع صندوق النقد الدولي احد منظمات برتن وودز إلى أطلاق برامج وصيحات داعية إلى ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية لهذه الدول وان يكون ذلك من خلال تبنيها لحزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية لإعادة هيكلة اقتصادياتها ورفع مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين إنتاجيتها ورفع كفاءتها الاقتصادية وخفض معدلات البطالة والتضخم وخلق فرص عمل جديدة وتفعيل دور القطاع الخاص في القطاعات غير النفطية وتطويره. فضلاً عن فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة للدخول والاستثمار في القطاعات الاقتصادية غير النفطية والنفطية أيضا وبما يخدم عملية التنويع فضلاً عن تحرير التجارة البينية بين دول الخليج العربي وبينها وبين العالم لتنويع الصادرات والاستيرادات ومن ثم تنويع الايردات الحكومية، وأخيراً لابد من الإشارة إلى ضرورة أصلاح السياسات الاقتصادية الكلية كالسياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف. ونبهت البرامج التي تم طرحها إلى ضرورة الاستفادة من الفوائض المالية التي حققتها هذه الدول من جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية لسنوات عديدة وتوجيهها نحو تنويع القاعدة الإنتاجية وهذا ما انتهجته الدول الخليجية منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي وعند بدء وضع الخطط التنموية في هذه الدول وبالاعتماد على خبرات وكفاءات الاقتصاديين والمخططين لتحقيق التطورات الاقتصادية والتي أفرزت نتائج ايجابية طفيفة لكنها مقبولة في تطبيقها للتنويع الاقتصادي وكما هو الحال في المملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة وغيرها. ولأجل ذلك تضمن المبحث ما يلي :-

اولاً: اهداف سياسات التنويع الاقتصادي :تركز السياسات الداعمة لتنويع الاقتصاد على تأمين بيئة اقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ الأعمال،وتدعم أنشطة البحث عن

فرص العمل والاستثمار في البنية التحتية والتعليم، فضلاً عن تعزيز دور القطاع الخاص، من خلال ضمان نظم للتعليم والتدريب توفر المهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص . (International Monetary Fund، 2014،،4) إدراكاً من الدول الخليجية لأهمية تنويع هياكلها الاقتصادية تبنت مجموعة من السياسات لعل أهميتها تتمثل في الآتي:

1- تبني سياسات تستهدف دفع النمو الاقتصادي والتقليل من حدة تأثير الصدمات النفطية على أدائها الاقتصادي تمثلت في الإنفاق الجاري والإبقاء على الإنفاق الاستثماري عند مستويات داعمة للنمو لحفز الطلب الكلي مع التركيز على مشروعات البنية الأساسية المادية والبشرية ودعم المبادرات الهادفة إلى زيادة مستويات تنويع مصادر الدخل)(Ministry of Economy، 2016، 17).

2-إنشاء صناعات ناجحة تندرج في مجالات البتروكيماويات والمعادن الأساسية، وإيجاد قاعدة عريضة من الصناعات التحويلية، وتنمية الموارد الزراعية، ونمو قطاع الخدمات، بما يشمل الخدمات المالية، فضلاً عن السياحة، وإحراز بعض التقدم في خصخصة مؤسسات، ومرافق القطاع العام .

3-تخفيف وإزالة القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي سعياً إلى تشجيع الاستثمارات في مشاريع تخدم التنويع؛(Belqala، 2015، 235) تقديم العديد من الحوافز الضريبية والاستثمارية للقطاع الخاص للمساهمة بشكل أكبر في عدد متنوع من القطاعات الاقتصادية، كما اهتمت الدول الخليجية النفطية بتعزيز مساهمة قطاع الخدمات في الناتج، لاسيما قطاع الخدمات الحكومية لتوفير البيئة المواتية للاستثمار والنمو في المقابل تبنت الدول العربية غير النفطية سياسات مختلفة لتعزيز القدرة

التنافسية الصناعية والتصديرية والخدمية ساعدت على زيادة مساهمة تلك القطاعات في توليد الناتج(Abdel Moneim، 2012، 18).

4-اعتمدت دول الخليج سياسات تقوم على تبني تقديرات متحفظة لإيرادات الميزانيات المالية، بالإضافة إلى إنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية (Belqala، 2015، ص. 245). وبما أن النفط والغاز يشكلان المصدر الأساسي والوحيد تقريباً للدخل في هذه الدول، فقد التزمت بسياسات طموحة لتطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي. تتمثل هذه الاستراتيجية في استثمار عائدات النفط في أصول إنتاجية متنوعة. هناك عدة عوامل جعلت التنويع الاقتصادي أولوية قصوى لدول الخليج منذ اكتشاف النفط، ومن بين أبرز هذه العوامل: أ- التذبذب الكبير في أسعار النفط والطلب العالمي عليه ب-تعاني الدول من تحديات مهمة متعلقة بقضية التنمية، ومن أبرزها اعتمادها على نموذج الدولة التوزيعية (وفقاً لنشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 2014)، والذي يقوم بشكل أساسي على بيع المواد البترولية كمصدر دخل رئيسي. هذا النموذج تقوده الدولة بشكل مباشر ويعتمد بدرجة كبيرة على العمالة الأجنبية، بينما يتسم بضعف واضح في تطوير الأصول الإنتاجية. نتيجة لذلك، لا يسهم هذا النموذج بفعالية في تحقيق تنمية مستدامة لأنه لا يضمن توليد دخل ثابت وكافٍ للسكان. إضافةً إلى ذلك، فهو لا يوفر فرص عمل كافية لشريحة السكان المتعلمين تعليماً عالياً، وهي شريحة تشهد نمواً ملحوظاً في الوقت الحالي.(Hvdt، 2014، 6).

5-كما استهدفت السياسات الضريبية في الدول الخليجية خلال الفترة 2011 – 2015 دعم وتنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن النفط والمواد الأولية الأخرى لمواجهة آثار التطورات الاقتصادية والمالية الدولية على الاقتصادات الخليجية، من

خلال زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية ورفع كفاءة التحصيل وتعزيز الامتثال الضريبي. (Arab Monetary Fund،2017، 10).

تبرز الإمارات العربية المتحدة كتجربة ناجحة في التنويع الاقتصادي، من بين الدول المصدرة للنفط، وذلك كونها البلد العربي الأول الذي يحقق مستويات عالية في جملة من المؤشرات العالمية التي تبين مدى نحاج هذا البلد في تنويع الاقتصاد، لاسيما ما تحققه في مجال الطيران، كما أنه لا يمكن إغفال الجهود المستمرة التي تبذلها دول المملكة العربية السعودية في سعيها لتحقيق التنويع الاقتصادي، لذا ارتأينا الوقوف على أهم السياسات التي اتبعتها كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لتحقيق التنويع الاقتصادي كأمثلة.

ثانياً: عرض وتحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربي

1- سياسة التنويع الاقتصادي في الامارات: يمكن توضيح أهم اجراءات التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات في الآتي:

أ- **إنشاء المدن الصناعية،** ومتابعة تطويرها عن كثب، واستقطاب الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة، بالتزامن مع إنشاء المعاهد الصناعية لإعداد وتدريب اليد العاملة، وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة؛)(Abdulrahman، 2016، 3) .

ب- **السياسة المالية التوسعية:** تبنت الإمارات ركزت على ضخ مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية في تطوير وترقية البنية التحتية، من أجل خلق فرص للقطاع الخاص وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال، فضلاً عن بنية تحتية متطورة أسهمت السياسة المالية من خلال الإعفاءات الضريبية في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص، ومن ثمة تنويع الاقتصاد(Badawi and Ahmed، 2010، 16)

ج-**انظمة حديثة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية الأساسية** :كتطوير شبكات متميزة من المواصلات العامة والعمل على تطوير خطوط السكك الحديدية؛ وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2000 تم تبني نظام مالي جديد لإدارة النفقات العامة يعتمد على أسلوب الكفاءة في استخدام الموا رد بدل من أسلوب التنمية الشاملة، وذلك بهدف ترشيد النفقات وزيادة فاعليتها.(Amira، 2012,12)

د-:تستثمر الإمارات فوائضها النفطية في تطوير القطاع غير النفطي، لاسيما في مجال الطيران والسياحة الرياضية والصناعات الخفيفة، فضلاً عن خدمات النقل وتجارة التجزئة. (ديفاراجان، ،28) ، (فعلى سبيل المثال خلال الفترة 2012 2015 ارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 11.2% سنة 2012 ، إلى 15.4 % سنة 2015 ،(2015,4 , UNITED).ما يعكس نجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي التي تتبناها الدولة ،

والجدير بالذكر إن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الامارات قد استقر عند 1.8% في عام 2019 قبل أن تسارعت وتيرته إلى 2.6% في عام 2020 و 3% بحلول عام 2021، وذلك بفضل خطط الحكومة للتحفيز الاقتصادي، والقوة الدافعة من استضافة معرض إكسبو الدولي2020 (World Bank، 2021)

وفي سياق متصل، أسهمت الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بما نسبته 76.5 %، فيما وصلت مساهمة الأنشطة النفطية إلى ما نسبته 23.5 % عام 2024 . (UNITED 2025،4)وهو ما يثبت نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها.

هـ-**وضع مخططات مستقبلية للتنويع** :كرؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030 ، بعد نجاح مشروع دبي 2015 ، فضلاً عن استراتيجية الطاقة 2050 التي

تضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات، وكذا تنويع مصادر الطاقة. (Ministry of Energy ، 2025، 6) .

على الرغم من أن رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة تم إنجازها في العام 2021 وقبل كل من البحرين والسعودية، إلا أنها سوف تودي دوراً في إعادة تشكيل المنطقة بحلول عام 2030. وتهدف إلى جعل الإمارات واحدة من أفضل دول العالم.

ستركز الحكومة جهودها وأولوياتها على الاقتصاد ،والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والشرطة والأمن، والخدمات الحكومية،والبنية التحتية . هذه الأولويات ستكون أكبر مصدر لنمو الاقتصاد كما أنها ستسهم في خلق دولة موحدة ومزدهرة.

2-**سياسة التنويع الاقتصادي في قطر**: ولغرض الوقوف على التقدم الذي أحرزته دولة قطر في هذا المجال سنركز على:

أ-تعمل قطر على تعزيز الاقتصاد المستدام من خلال تحقيق التقدم في ثلاثة اتجاهات مساندة لبعضها البعض لتحقيق هدف ضمان الاستدامة في الاقتصاد القطري وتتمثل هذه الاتجاهات في التالي: توسيع القاعدة الإنتاجية وهي إحدى ضرورات الاستدامة وتحقيق الازدهار والتقدم في أي اقتصاد ويعمل هذا الاتجاه إلى توفير المزيد من الفرص للجميع والاستثمار في المورد البشري وتوسيع قدرات الأجيال القادمة .

ب-تحقيق معدلات عالية من الادخار وتدفق مستمر وثابت من عائدات الاستثمار والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات .

ج–تعزيز الاستقرار والكفاءة وهو أحد أهم الاتجاهات لتحقيق الاستدامة في الاقتصاد القطري من أجل توفير البيئة الملائمة التي يتحقق فيها الاستقرار الاقتصادي ويتم فيها استخدام الموارد والأصول بكفاءة (Ngemesh، 2018، 10).

د–دعم وتطوير القطاع الخاص إنشاء اقتصاد متنوع يشارك فيه القطاع الخاص، وتؤدي فيه الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص دوراً محورياً في ريادة الابتكار وتنظيم المشاريع في دولة قطر. ولمعرفة مدى الاهتمام في دعم القطاع الخاص وتطويره .

هـ– التحول نحو اقتصاد المعرفة :من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات من خلال توفير الدعم التكنولوجي والتجاري للشركات الصغيرة فضلاً عن الشركات الكبيرة مثل شركة أكسون موبيل وميكروسوفت وشل ، كما توفر واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر الدعم المالي لابتكارات التكنولوجيا الجديدة من خلال برنامج مثل " صندوق إثبات المفهوم" فهذا البرنامج يمنح الدعم لأصحاب المشاريع والوصول إلى الشبكات وجمعيات رجال الأعمال لإقامة التكنولوجيات الجديدة(Tamimi and al Gorani، 2018، 46) .

إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر بلغ متوسطًا نسبته 1.81 % منذ عام 2004 حتى عام 2024،(International Monetary Fund،2025) ويمكن الاشارة الى ان الاقتصاد القطري سجل معدل نمو متواضع قدره 0.5% في عام 2019 قبل أن تتسارع وتيرته إلى 1.5% في عام 2020 و 3.2% في عام 2021. (World Bank، 2021) وحققت الأنشطة الهيدروكربونية نموًا بنسبة 6.2%، بينما توسعت القطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة 6.1%، مما اسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين القطاعات غير الهيدروكربونية، لوحظ نمو قوي في

خدمات الإقامة والطعام (14.7%)، والقطاع المالي (11.1%)، وتجارة الجملة والتجزئة (9%)، والعقارات (6.3%)، والبناء (9.6%). وفي عام 2024، نما الاقتصاد بنسبة 2.4،(International Monetary Fund،2025) وسيتعزز معدل النمو بفضل الزيادة في إنتاج الغاز مع بدء تشغيل مشروع غاز برزان الجديد، وكذلك القطاع غير النفطي مدعوماً ببرنامج الاستثمارات الحكومية الذي يستهدف قطاع البنية التحتية والقطاع العقاري.

أن الاقتصاد القطري لا يزال يشهد نموًا ملحوظًا، مما يدعم تقدم الدولة نحو التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي بما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية 2024-2030.

3- سياسة التنويع الاقتصادي في السعودية: يمكن تلخيص أهم الخطوات التي اعتمدتها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية في الآتي:

أ-تطوير التجارة من تجارة محدودة موسمية (كموسم الحج)إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة.

ب-زيادة مشاركة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والكهرباء وشركات الطيران، والخدمات البريدية والسكك الحديدية والمدن الصناعية وخدمات الموانئ ومرافق المياه والاستثمار.

ج-إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، وتزويدها بالخدمات والمرافقبكافة، فضلاً عن إنشاء الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية عام 2001 ، كهيئة مستقلة للإشراف على إنشاء وإدارة المدن الصناعية؛(Hassan &Dawood، 2017 ، 27) .

د-إعداد خطط مستقبلية للتنويع بحيث عملت حكومة المملكة على إعداد خطة تنمية للأعوام 2015 – 2019 ، تركز من خلالها على التنويع بالاعتماد على مجموعة مختلفة من الصناعات الحيوية من بينها السيارات والأجهزة المنزلية، والطاقة الشمسية (Jeddah Economic Gateway، 2015، 10) .

هـ-فضلا عن رؤية المملكة 2030، التي تستهدف زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

اذ تعتزم المملكة العربية السعودية على أن تصبح قوة استثمارية عالمية، لذا تقوم حالياً بتركيز منظورها الاقتصادي على مصادر دخل غير النفط. تقع السعودية في موقع استراتيجي يصل بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، بالإضافة إلى الممرات المائية الرئيسية المستخدمة عالمياً. كما أن المملكة تمتلك وفرة من المعادن الطبيعية. على الرغم من كل هذه الموارد، تعتمد رؤية السعودية 2030 أولا وأخيراً على الثروة البشرية، التي (ومع مرور الوقت) ستمكن المملكة من تحقيق أهداف الرؤية: مجتمع نابض بالحياة، واقتصاد مزدهر، ودولة طموحة. و تشهد المملكة العربية السعودية حالياً تغييرات جذرية في الحكومة، التعليم ،والاقتصاد، والبناء، من أجل تحقيق رؤيتها.

ويمكن الاشارة إلى إن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في السعودية تباطأ إلى 0.4% في عام 2019 بسبب جهود منظمة أوبك لخفض إمدادات النفط، قبل أن يرتفع إلى 1% في عام 2020 و 2.2% في عام 2021.(World Bank، 2021).

وقد حققت المملكة العربية السعودية نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي غير النفطي ، والذي قدر بنحو 51 % من اقتصادها في عام 2024 ، بنسبة 4.4 %. (I M F،2025).

وهو ما يعكس جهود الدول الخليجية في تنمية صادراتها خارج النفط، إلا أنه لا يمكن تجاهل الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في تلك الفترة كسبب لذلك.

بالرغم من تبني مفهوم "سياسات التنويع الاقتصادي" كاستراتيجية للتنمية في دول الخليج العربي، ما زالت النتائج مخيبة للآمال، ومازال النفط يؤدي دوراً أساسياً في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والصادرات ونمو القطاعات كافة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. لا تعرف اقتصادات الخليج، حتى الآن، التنويع الاقتصادي الحقيقي، لذلك فإن أي تذبذب في أسعار النفط ينعكس على الاقتصاد برمته.

أي ان هناك عدد من المعوقات الهيكلية التي تواجه التنويع ،وهي تتعلق بازدواج النشاطات الاقتصادية بين دول الخليج ،وسيناريوهات النمو في الاقتصاد العالمي ،والمعوقات الكبيرة التي تعترض التجارة بين الاقاليم المختلفة،كذلك ردود الفعل تجاه الاوضاع السياسية الطارئة في المنطقة العربية تشير إلى إن تلك الدول تبتعد بسهولة عن سياساتها المدروسة والمخططة متى تعرضت للضغوط لتعود إلى الطرق التقليدية المتمثلة في تدخل الدولة والدور المهيمن للقطاع العام، ومن ثم فان احتمال التنويع الاقتصادي من خلال اصلاحات اقتصادية محفوفة بالصعوبات السياسية يعاني تراجعاً كبيراً. (Hvidt,2013,10).

رغم اعتماد عدة اقتصادات منذ أمد بعيد في خططها الاستراتيجية على استهداف تنويع مصادر الإنتاج والتصدير لتنويع مصادر الدخل، إلا أن فئة قليلة فقط من الدول الخليجية المصدرة للنفط، تمكنت من تحقيق بعض النجاح وإنتاج وتصدير مواد تصنيعية متنوعة ذات قيمة مضافة مهمة، كما استطاع البعض الآخر تنمية وتطوير عدد من الصناعات ذات الصلة بالنفط ومشتقاته، مثل الصناعات البتروكيماوية والأسمدة والمعادن وبعض الصناعات التمويلية الأخرى، فيما احرزت دول اخرى تقدماً

ملحوظاً في تنويع وتنمية قطاعات خدمية على غرار الامارات،مثل القطاع المالي والسياحي والخدمات اللوجستية، مكنتها في نفس الوقت من تحسين مستويات التنويع في هيكل إيراداتها العامة.

على العموم لا تزال الدول الخليجية المصدرة للنفط بحاجة إلى تطوير جهودها وسياساتها الموجهة لتنويع اقتصاداتها وهياكلها الإنتاجية، فالنجاح في ذلك يبقى رهيناً بدور الدولة في مواجهة التحديات التي تقف أمام تنويع القاعدة الإنتاجية، ومن ثم خلق منتجات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية وضمان أن تأخذ سياسات التنويع الاقتصادي طابع الاستمرارية والديمومة، وليس الطابع الظرفي، وذلك من خلال التعامل معها ضمن أطر مخططة طويلة المدى، وأن لا يكون فقط بمثابة ردود أفعال ذات طبيعة مؤقتة.

كذلك تؤكد استراتيجيات التنمية الاقتصادية بعيدة المدى في الدول الخليجية على أهمية التنويع الاقتصادي ، وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تعزيز التنمية المستدامة والحد من الاعتماد على عائدات النفط ،وزيادة فرص العمل في القطاع الخاص للمواطنين (على سبيل المثال استراتيجية المملكة العربية السعودية على المدى الطويل عام 2025 ، سلطنة عمان عام 2020 ، استراتيجية الامارات العربية المتحدة عام 2021 ، استراتيجية البحرين عام 2030 ، استراتيجية قطر عام 2030) وتتضمن هذه الاستراتيجيات على اعتراف ضمني بين واضعي السياسات بان دول الخليج العربي يجب ان تتبع استراتيجية تنويع اقتصاداتها من خلال تطوير قطاعات التصنيع المختلفة (Economic Diversification in theGCC, 2014)

والجدير بالذكر ان دول الخليج نجحت إلى حد ما في جانب واحد، وهو بناء صناديق سيادية، ولو أنه من وجهة نظري كان يمكن أن تفعل أفضل من ذلك، أي أنه كان من

الممكن أن تكون أحجام هذه الصناديق أكبر. أما من حيث التنويع، فقد حققت نجاحات لا بأس بها ولكن فقط في مجال القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له أو ما يسمى بالتنويع الرأسي وليس أبعد من ذلك إلى مجالات أخرى أو ما يسمى بالتنويع الأفقي ، لاسيما قطاع تصنيع موجه للصادرات، وهو الأهم.

ثالثا: متطلبات تحقيق سياسات التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الخليجية

تتيح الأسعار المنخفضة للنفط فرصة كبيرة لتنويع وإصلاح الاقتصادات الخليجية، لاسيما في ظل وجود تجارب تنموية ناجحة خاضتها بعض البلدان الريعية (مثل اندنوسيا ، شيلي ،ماليزيا،النرويج التي تم الاشارة اليها في المبحث الاول). في هذا السياق يمكن الإشارة الى عدد من المتطلبات ومن أبرزها:

1-سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنويع الاقتصادي

أ-تطوير إطار جبائي قوي، استناداً إلى قاعدة ضريبية للمساعدة على تحقيق الأهداف المالية.

ب-التأكد من أن استخدام إيرادات النفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة.

ج-تحسين إدارة السيولة بما في ذلك التنبؤ بالسيولة وعمليات سوق ما بين البنوك.

د-وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لتعزيز صلابة القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط.

هـ-تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي له.

2-دعم القطاع الخاص :

أ-تبسيط البيروقراطية الحكومية.

ب-تقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة، وضبط قوانين سياسة المنافسة ومتابعة تنفيذها.

ج–تعزيز زيادة التكامل التجاري.

د–مراجعة لوائح العمل لتعزيز مرونة سوق العمل عند الحاجة .

هـ–ووضع حوافز لمشاركة أقوى للمرأة في القوى العاملة، وتعزيز ظروف عمل أفضل.

و–خفض الإقراض الموجه وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية لزيادة فرص الحصول على التمويل.

ي–تحسين أدوات تقييم الدائن وتوفير البنية التحتية وضمان حقوق الدائنين لتعزيز الوصول إلى الائتمان، ولاسيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- اصلاح القطاع العام كمحفز لدعم القطاع الخاص:من خلال اصلاح القطاع العام كبير الحجم والمترهل لرفع كفاءته وانتاجيته وتقوية الحوكمة فيه مع التركيز على كفاءة ملائمة القيادات في مؤسسات القطاع العام يجب ان يتبع الاتي:

أ–تقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين.

ب–زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضاً.

ج–تحسين نوعية التعليم، بما في ذلك توجيه التعليم والتدريب المهني نحو المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص.

د–تحسين برامج التأمين ضد البطالة لضمان حصول العاطلين عن العمل على الحد الأدنى من الدخل وتكون لديهم حوافز مناسبة للبحث عن عمل.

هـ–الاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام.

و–تعزيز عمليات الشراء عن طريق عروض المزادات(المناقصات) وبحث جدوى المشروعات.

4-**التغلب على آثار المرض الهولندي:**بخلاف تخفيف حدة آثار المرض الهولندي من خلال ضبط الإنفاق، يطرح غالبا خياران على مستوى السياسات لمواجهة لعنة الموارد وتعزيز النمو، أحدهما هو الاستثمار في أصول خارجية والآخر الاستثمار في السلع الرأسمالية العامة في الاقتصاد المحلي. ويتوقف تحديد أي الخيارين بصورة حاسمة على العائد الحقيقي على الاستثمار العام المحلي، فكلما ارتفع العائد على رأس المال العام من حيث النمو الاقتصادي المحلي، زادت جاذبية هذا الخيار مقارنة بالاستثمار الخارجي. ولكن لا يمكن تقدير ذلك على أساس التفكير بالتمني والافتراضات غير المدروسة .وفي أحيان كثيرة، يزعم القائلون بهذا الرأي ببساطة أن العائد على الاستثمار العام لابد أن يكون مرتفعا لأن الاحتياجات كبيرة في البلدان النامية غير أن الأدلة على ذلك مختلطة .

5-**خفض الإنفاق العام والتكيف مع تقلبات أسعار النفط العالمية:** ستحتاج دول الخليج إلى إعادة تقييم خططها الموضوعة للإنفاق على المدى المتوسط، ثم التكيف بالتدريج مع الواقع الجديد في سوق النفط العالمية إذا اتضح أن انخفاض أسعار النفط واقع مستمر. وسيتعين تحديد أولويات الإنفاق بصورة أفضل لضمان الكفاءة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما ينبغي النظر في الخيارات المتاحة لزيادة الإيرادات غير النفطية. وبالنظر إلى المستقبل، يُرجح أن يظل الإنفاق الحكومي مقيداً لسنوات قادمة ، ستحتاج دول الخليج إلى زيادة تنويع اقتصاداتها للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية وإعادة توجيه الحوافز نحو إنتاج السلع والخدمات بهدف التصدير. وسيتطلب ذلك تكثيف الإصلاحات، ولاسيما فيما يتصل بالتعليم ،ومناخ الأعمال، والحوكمة، والتكامل التجاري، لتمكين القطاع الخاص من الازدهار ولكي يصبح قاطرة للنمو تتمتع بدرجة أعلى من الاكتفاء الذاتي. وبالمثل، سيكون من

المهم في كثير من البلدان تمكين المواطنين من زيادة المشاركة في سوق العمل الخاص لتجنب الضغط على الحكومات لكي تضطلع بدور صاحب العمل الأول والأخير، وهو دور سيتبين للحكومات أن مواصلة أدائه أصعب بكثير في فترات انخفاض أسعار النفط.

ولحسن الحظ، تمتلك معظم البلدان الخليجية احتياطيات وقائية كبيرة في شكل أصول أجنبية. ويُتوقع لهذه البلدان عموماً أن تحد من نمو إنفاقها الحكومي ، ولكن بصورة متأنية. ومن شأن الاحتياطيات الوقائية الكبيرة أن تمكن معظم البلدان الخليجية من التصدي للصدمات الكبيرة التي قد تتعرض لها الإيرادات النفطية على المدى القريب . غير أن فوائض مالياتها العامة تتجه إلى التناقص مع مرور الوقت، وهو ما يرجع في جانب منه إلى تصاعد أجور القطاع العام، وتناقص أسعار النفط، وكذلك دعم الطاقة السخي الذي يرفع الاستهلاك المحلي على حساب الصادرات في بعض البلدان .وإذا أصيب الطلب العالمي بصدمة انكماشية، فسوف يتسبب ذلك في تسريع الوصول إلى نقطة التحول في أرصدة المالية العامة.

ان تنمية رأس المال البشري عادة ما تكون معاقة من جانب الطلب وليس من جانب العرض لأسباب مرتبطة بضعف الحافز من وراء الاقبال على جودة التعليم وطلب المعرفة وبناء القدرات واكتساب المهارات أو عدم التمكين، لذلك فالتركيز الملاحظ في السنوات الأخيرة من قبل دول المجلس على جانب العرض فقط في عملية بناء رأس المال البشري "كالتنافس على اجتذاب الجامعات الأجنبية، والتوسع والبذخ في المباني، والإنفاق السخي" مصيره الفشل إذا لم تعالج مسألة جانب الطلب ، ويتطلب اجراء اصلاحات لمصادر جانب الطلب على رأس المال الوطني، وهما القطاعين العام والخاص.

6-السير نحو اقتصاد أكثر تنوعاً

أ-تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية، من خلال تخفيض شروط الإعتماد(الدخول)، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية.

ب-تعزيز تعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الكفاءة في الإنتاج، وتعزيز جودة الإدارية، وتحسين القدرة التكنولوجية وضمان القدرة التنافسية للأجور.

ج-دعم التنويع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد.

د-تعزيز التنويع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية.

و-تعزيز القدرة التنافسية في سوق العمل من خلال التركيز بشكل أكبر على نمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية.

الاستنتاجات:

1-لقد تم التطرق في هذا البحث إلى مفهوم سياسات التنويع الاقتصادي ثم إلى الأسباب التي تدفع الدول إلى اللجوء إليه، إذ يعد أهمها تفادي الأزمات التي يسببها الاعتماد المفرط على النفط. وفي هذا الإطار اعتمدت الدول المصدرة للنفط سياسات عديدة لتنويع اقتصاداتها ،إذ نجحت كل من إندونيسيا، ماليزيا، الشيلي، المكسيك والنرويج. فمنها من انتهج سياسة إحلال الواردات لتنويع الاقتصاد وذلك بإنتاج سلع كانت تستورد سابقاً، ومنها من تبنت سياسة تشجيع الصادرات لتنويع صادراتها.

2-من خلال تجارب الدول لسياسات تنويع اقتصاداتها نستنتج أن نجاح سياسة الدولة لبناء اقتصاد مستدام، بمعنى التنويع الاقتصادي أو تنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

3-إن تقلب أسعار النفط يعرقل الجدية في عملية التنويع التي تتبعها الدول الخليجية المصدرة للنفط ، ففي فترات تدني اسعار النفط يكون التنويع هدفاً اساسياً، بينما في فترات ارتفاع اسعار النفط يتم صرف النظر عن الالحاح إلى ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط .

4-اظهرت نتائج تحليل سياسات التنويع الاقتصادي في دول الخليج أنها تتجه نحو تحقيق التنويع الاقتصادي ، وهو ما يوحي بان جهود هذه الدول في سبيل تنويع اقتصاداتها قد بدأت تأتي ثمارها لكن تبقى هذه الجهود غير كافية للنهوض بالقطاع التصديري غير النفطي.

5-تبين من خلال المؤشرات السابقة ، ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية من اجمالي الإيرادات الحكومية، وهذا يمثل مؤشراً سلبياً لعملية التنويع الاقتصادي.

6-بينت الإحصائيات التي تم الاعتماد عليها في تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي، أن الاقتصاد الخليجي مستمر في التبعية للقطاع النفطي بالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف،

7-لكن بالرغم من ذلك نشير أن الدول الخليجية قامت بالعديد من الإجراءات في سبيل تنويع وتطوير الصادرات غير النفطية، من خلال سن عدة قوانين ومراسيم هدفها هو بعث وتنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية تنافسيتها بغية مساهمتها في تنويع الصادرات غير النفطية، لكن تبقى هذه الجهود غير كافية للنهوض بالقطاع التصديري غير النفطي،

8-بشكل عام حتى الآن فهي قد فشلت في الوصول بالاقتصادات إلى الحد الأدنى المطلوب من التنويع، وتقليص الاعتماد على النفط ومداخيله، والتركز في الصادرات، والانكشاف على تقلبات الأسعار.

9-وأخيراً، يمكننا القول أنه، بالرغم من أهمية سياسة التنويع الاقتصادي ودورها في ايجاد مصادر دخل بديلة للنفط في دول الخليج، غير أن النفط وايراداته سيظلان ركيزة التنمية نظراً للدور الذي يمارسه في الاقتصاد كسلعة اقتصادية ولدور الايرادات النفطية في تحقيق مستوى معيشة مرتفع.

التوصيات :

ي إطار السياسات التي تم تنفيذها لتعزيز التنوع الاقتصادي في دول الخليج، وتحسين الإنتاجية ودعم نمو القطاع الخاص غير النفطي، تبرز مجموعة من التوصيات التي ينبغي اتباعها خلال الفترة القادمة لتحقيق الأهداف المنشودة :

1-لاستثمار في التجمعات الصناعية*: التركيز على إنشاء تجمعات صناعية عالية الإنتاجية، مع العمل على بناء روابط أفقية ورأسية قوية تدعم هذه المجمعات. يمكن الاستفادة من تجارب دول مثل إندونيسيا وماليزيا والمكسيك، التي حققت قفزات نوعية في مستوى التكنولوجيا وزيادة صادراتها رغم انطلاقها من قاعدة تكنولوجية محدودة في البداية.

2-تطوير البنية التحتية ورأس المال البشري*: تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية وتطوير الكفاءات البشرية، مع ضمان توفر عمالة مؤهلة ومهارات عالية تناسب متطلبات إنشاء وتشغيل هذه التجمعات الصناعية.

3-حسين بيئة الأعمال*: توفير بيئة أعمال جاذبة من خلال تقديم حوافز ضريبية ودعم التصدير، مع التركيز خصوصاً على القطاعات غير النفطية التي تمثل عنصرًا حيويًا في استراتيجية التنويع.

.

4-تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة*: تقديم الدعم اللازم لهذه الفئة من خلال طرق متعددة مثل التمويل والتسهيلات التشغيلية، مما يؤدي إلى تعزيز قدرتها على النمو والمساهمة في الاقتصاد.

5-*تعزيز التعاون المالي والمؤسسي*: تفعيل دور بنوك التنمية، الصناديق السيادية، وهيئات تشجيع الصادرات لإحلال بعض المنتجات المستوردة وتعزيز الإنتاج المحلي

.

6-عزيز الاستثمار الأجنبي المباشر*: فتح المجال أمام حرية التجارة وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يسهم في استخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز التكنولوجيا الصناعية وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

7-لإصلاحات الهيكلية الشاملة*: الاستمرار في تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة تشمل القطاعات السياسية والمالية والمصرفية، إلى جانب الإسراع بعملية الخصخصة وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي

8-ضع استراتيجية وطنية للنمو والتنوع*: صياغة استراتيجية شاملة، متوسطة وطويلة الأجل، تأخذ في الاعتبار ظروف وتحديات القطاع التصديري من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

9-تقليل الاعتماد على النفط*: العمل على تقليص درجة التبعية لتقلبات أسعار النفط من خلال تنويع مصادر الاقتصاد، مما يتطلب جهوداً مستمرة ومخططات مدروسة لمجابهة هذا التحدي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي.

هذه التوصيات تمثل خريطة طريق لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتنوعة في دول الخليج، قادرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية وتعزيز مكانتها على الساحة الاقتصادية الدولية.

References:

- Al-Khater, K. B. R. (2018). *Exploring prospects for economic diversification and sustainability in the Gulf economies in light of oil price challenges*. Istishraf Journal for Future Studies, 3(3).
- Al-Tamimi, S. O., & Al-Jawarin, A. F. (2018). *Economic diversification in Qatar National Vision 2030*. Gulf Economic Journal.
- Al-Jubouri, H. A. H. (2016). *Economic diversification and its importance for oil-producing countries*. Euphrates Center for Development and Strategic Studies.
- Al-Jubouri, M. H., et al. (2014). *The oil experience in Norway and the possibility of applying it in Iraq*. Journal of Administration and Economics.

- Al-Khatib, M. A. (2014). *Diversification and growth in the Saudi economy*. Conference of GCC Business Administration Colleges.
- Al-Shabibi, A. S. A. (2010). *Policies and requirements of economic reform in Iraq: A future vision*. Arabian Gulf Journal.
- Al-Sharaa, A. J. (2008). *The global oil market between supply, demand, and international variables*. Journal of Economic Sciences.
- Al-Qassim, F. (2009). *Norway's oil experience: From curse to blessing*. Center for Arab Unity Studies.
- Belkala, I. (2013). *Developments in oil prices and their impact on public budgets in Arab countries*. Al-Baheth Journal.
- Belkala, I. (2015). *Policies to mitigate the negative effects of oil price fluctuations on public budgets*. (PhD Thesis).
- Rajab, A. (2012). *The evolution of oil pricing in global markets*. Oil and Arab Cooperation Journal.

- Ramadan, M. (2012). *Oil price fluctuations and economic implications*. Senyar Capital.
- Ali, A. I. (2011). *Oil economy and oil investment in Iraq*. Baghdad: House of Wisdom.
- Mualla, K., & Ahmed, A. M. (2015). *The Iraqi economy between rentier dominance and diversification potential*. Al-Mansour Journal.
- Naghmish, R. O. (2014). *Economic transformations in Qatar*. University of Basra.

International References

- Al-Darwish, A. (2015). *Saudi Arabia: Addressing emerging economic challenges to sustain growth*. International Monetary Fund.
- Blanchard, O., & Arezki, R. (2014). *Seven questions about the recent fall in oil prices*. International Monetary Fund.
- Devarajan, S., & Mottaghi, L. (2016). *Oil prices: Where to?* World Bank.

- Gelb, A. (2010). *Economic diversification in resource-rich countries*. IMF Seminar.
- Hvidt, M. (2013). *Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends*. London School of Economics.
- Kapunda, S. M. (2003). *Diversification and poverty eradication in Botswana*. Journal of African Studies, 17(2).
- Mejia, J. F. (2011). *Export diversification and economic growth*. Springer.
- Mehlum, H., Moene, K., & Torvik, R. (2006). *Institutions and the resource curse*. The Economic Journal, 116(508).
- Paul, G. H. (2008). *Institutions and diversification in transition economies*. Heriot-Watt University.
- United Nations. (2011). *Economic diversification in Africa: A review of selected countries*.
- World Economic Forum. (2018). *The Global Competitiveness Report*. Switzerland.

Reports & Data Sources

- Arab Monetary Fund. (Various years). *Unified Arab Economic Report*.
- International Monetary Fund (IMF). (2014). *GCC: Falling oil prices highlight the need for diversification*.
- International Monetary Fund (IMF). (2015). *World Economic Outlook Update*.
- International Energy Agency (IEA). (2024). *World Energy Outlook*.
- Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC). (2024). *World Oil Outlook*.
- BP. (2024). *Statistical Review of World Energy*.